

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

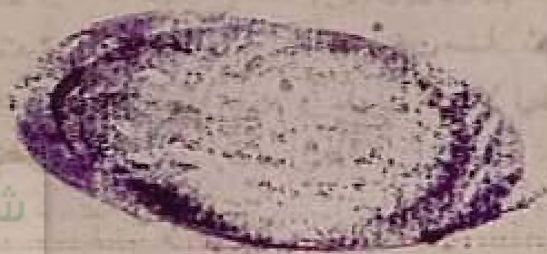
الأحكام الملخصة في حكم ماء الحمصة

المؤلف

حسن بن عمار بن علي (الشرنبلالي)

٦٣

الوحكام الملتصقة في حكم ماء النخلة
يخرج عن الشريعة



شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي شرع لنا ديناً قديماً غير ذي عوج. وكلفنا بما لم يجعل
 علينا فيه من حرج. والصلوة والسلام على سيدنا محمد المبعوث
 رحمة للعالمين. وعلى آله قدرة الناسكين. وعبادة المتطهرين.
 وصحابة ائمة الدين. والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.
وبعد فيقول العبد المضطر إلى كرم الله ذي المن.
 أبو الاخلاص حسن الشريفة لابي الحسن عليه السلام بلطفه الجلي
 والخفي وغفرله ولوالديه ولشأخه واخوانه والمسلمين امين.
هذه نبذة يسيرة جواب لمحادثة شهيرة **سميتها**
 الاحكام الخمسة في حكم ما للحمصة جمعتها اجابة لطالها.
 اعطاه الله من فضله ما يؤمله من اعزاز الطالب واكملها واستغنت
 بالله سبحانه مستمداً من جلائل الآي. ومنته **وقد ورد**
 سؤال عن صفة من الطب استنبطها بعض الخذاق في حرفته
 وهي ان توضع حمصة في محل من الجسد بعد كي محلها او متعددة
 فيه لا ذهاب ما هو مضر باخراج شيء لا يسيل بقوته بل يحصل
 رشح يظهر على نحو ورقة توضع على الحمصة او خرقة لا ماطنة.
 بحيث لو ترك الوضع المذكور لم يبق محل الحمصة افتتاح ويذهب
 بجلته فهل هذا الرشح القاصر عن سيلانه عن المحل بقوة
 ينقض وضوء صاحبه ويكون مبطلاً لطهارته او هو ليس
 بناقض ولو كان الفعل باختياره وايجاده مقصوداً بالاراد
 وهل ذلك الرشح نجس يجب تطهير محله او هو محكوم بظهارته

يسوا

يتناول الحكم بالنقل الصحيح المستطوع عن الامام الاعظم اي حنفية
 المتقدم على كل امام بمعلومته وكم الثواب الجزيل بذلك ورفع
 الشبهة ورد الترهة من ينسب للمذهب بمجرد دعوته ادام
 الله بوجوهكم نفع العباد غرباً وشرقاً بمزيد الامداد بالثواب
 الجزيل من الله تعالى يوم التنادة **الجواب**
 الحمد لله ما خ الصواب.

هذا الرشح لما حصل بوضع الحمصة وصنع الانسان ليس ناقضاً
 ولا نجساً فما اصاب الثوب منه لا يمنع صحة الصلاة ولو كان
 في مواضع كثيرة يظهر فيها بملاقات الثوب ووضع عليه
 لان ما لا يكون سائلاً عن محله بقوة نفسه لا يكون نجساً ولا ناقضاً
 للوضوء كما نص عليه ايضاً **قال في الفيض** للبرهان
 الكركي الذي وصفه بقوله جمعت مسابيل فتهميه محررة مرضية
 اعانة لمن تصدي للفتوي وتذكر لمن وصل في الفقه الفاجية
 القصوي حررتها من كتب اصحابنا بعد كثرة المراجعات
 وتكرير الفكر والمطالعات ووضعت في كتابي هذا ما هو
 الراجح والمعتمد يقطع بصحة ما يوجد فيه ومنه يستند **انفسه**
 والدم والقيح والصديد اذا اخرج من البدن ينقض بشرط
 السيلان والوصول الى موضع يلحقه حكم التطهير شرعاً سواء
 كان في اعضاء الوضوء والغسل وقوله الى موضع يلحقه حكم التطهير
 يعني يطلب تطهيره افتراضاً كما في الجنابة في اي عضو كان
 او وجوباً او ندباً كما اذا كان قليلاً في غير اعضاء الوضوء او في مكان

الصلاة **ثم التمر** الذي يظهر على راس الجرح ولم يسيل واخذ
شخص بقطنة فالتقاء في ماء قليل لا يجسه في الصحيح لان ما لا
يكون حدثا لا يكون نجسا وكذا لو اصاب ثوبه منه او بدنه متزقا
اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة به **ولو غرز نجس**
عضوه ابرة او شوكة او نحوها فبرز منه الدم وعلا على راس
الجرح وصار اكثر من موضع الغرز لا ينقض على الصحيح انتهى
وفي فتاوي حوارزم الدم اذا لم يتجدد عن راس الجرح ولكن علا
فصار اكثر من راس الجرح الفتوي على انه لا ينقض وضوءه
وكذا في التجنيس والمزبد قال اذا علا الدم فصار اكثر من راس
الجرح لم ينقض وضوءه هو الصحيح لانه لم يوجد السيلان وكذا
قال الزيلعي شارح الكثر لو علا على راس الجرح ما لم يتجدد لم ينقض
لانه ليس بآئيل وبه يحقق الخروج **وقال** محمد رحمه الله ينقض
والاول اصح ولا فرق بين الدم والصدید والقيح والما انتهى
ولو مسح قبل ان يسيل ان كان بحيث لو ترك سال استغفر لوجود
السيلان وان كان بحيث لو ترك لا يسيل لا ينقض لا تغداه
اي السيلان الا انه انما يجمع ذلك الذي ظهر وسمع مرات اذا كان
المسح في مجلس واحد لان للمجلس اثر في جميع الاشياء المتفرقة انتهى
ومثله في الترتيبية قال واذا مسح الرجل الذراع عن راس
الجراحة ثم خرج ثانيا نسيه ينظر ان كان ما خرج حال لو تركه
سال اعاد الوضوء وان كان بحيث لو تركه لا يسيل لا ينقض الوضوء
ولا فرق بين ان يمسحه بخرقه او اصبعه وكذا كان اذا وضع عليه

هذا هو الوجه في صحة وضوءه
انما هو في الجرح الذي لا يسيل
ولا يخرج منه شيء من الدم
او القيح او الصدید او القبيح
او ما يشبه ذلك

قطنة او شيئا اخر حتى ينشف ثم وضعه ثانيا وثالثا فانه يجمع جميع
ما ينشف فان كان بحيث لو تركه سال جعل حدثا وانما يعرف هذا
بالاجتهاد وغالب الظن **وفي** الينابيع وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
خلافا لابي يوسف **م** وكذا كان ان التقي عليه التراب ثم ظهر ثانيا
فتربه ثم ثالثا او التقي عليه دقيقا او نخالة فهو كذلك قالوا وانما
يجمع اذا كان في مجلس واحدة بعد اخرى اما اذا كان في مجالس
مختلفة لا يجمع **ومثله** في البحر للرازي شرح كثر الدقائق في هذه
القول والنصوص مريحة بان فعل الانسان كفره الابرة
ونحوها كالحصاة للحكم فيها للسيلان وعدمه فالمرسل بقوة نفسه يكون
ناقضا للوضوء لا نجسا فما اصاب الثوب منه ولو كان في محال كثيرة
لا يجسر لان المحل المصاب لا يصل منه اليه الا بلك غير سايل وهو
ظاهر وكذا باق المحال فلا يضر كثرتها وكذا كان اذا اصاب ما يعا
لا يجسه على الصحيح لان الطاهر لا يجس شيئا لاجمدا ولا مائعا
كما قدمناه **وفي** الكثر وغيره ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا ونقل
في البحر عن السراج الوهاج ان الفتوي على قول ابي يوسف فيما
اذا اصاب الجامدات كالشباب والابدان اي فلا يجسها وعلى
قول محمد فيما اذا اصاب المايعات كالماء وغيره انتهى ولكن هذه
الترقة غير ظاهرة لان الصحيح ان ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا
فلا فرق بين اصابته ما يعا او جامدا **فهذا** علمت ان ماء
الحصاة الذي لا يسيل بقوة نفسه طاهر لا ينقض الوضوء ولا يجس
الثوب ولا الخرقه الموضوعة عليه ولا الماء اذا اصابه فاذا دخل

صاحبه الحمام او النهر او الخوض فدخل الماء الجرح فعصر الجرح وخرج
منه الماء وسال لا ينقض الوضوء لما علمت ان ما ليس يحدث لا يكون نجسا
فلا ينجز الماء الذي وضل الى الجرح الذي ليس فيه دم سايل ولا
قيح سايل **تنبيه** قد علمت حكم ما للحصاة الذي ليس له
قوة السيلان بنفسه فلو كان الخارج من الحصاة له قوة السيلان
يكون ذلك السيلان الخارج نجسا ناقضا للوضوء ويلزم غسل ما
اصابه من الثوب ولا يجوز لصاحبه الصلاة حالة سيلانه فانه
ناقض للوضوء نجس ولا يصير به صاحب عذر ولو استوعب سيلانه
وقتا كاملا فان صاحب العذر هو الذي لا يتدر على رد عذره
ولو بالربط والحشو الذي يمنع خروج الجرح وصاحب الحصاة
التي يسيل الخارج منها بوضعها اذا ترك الوضع لا يبقى بالمحل
شي يسيل فلا يتصور له طهارة ولا صحة صلاة مع سيلانه النقص
وضوءه بالخارج الذي يتدر على منعه من الخروج بترك الوضع
والسيلان لبقاء وضوءه وصحة صلاته الا بالتقليد وهو ان
يعتقد قول الامام الشافعي او الامام مالك رحمهما الله في بقاء
الطهارة وعدم نقض الخارج من غير السيلين الطهارة **ولكن**
عليه ان يراعي شروط من قلده فسياتي بشروط الطهارة عند
كالترتيب والنية وغسل النجاسة القليلة وقراءة الفاتحة
والبسمل في كل ركعة ولو كان يقتديا عند الامام الشافعي رحمه
الله وباتي بالدلك للاعضاء في غسله وضوءه عند الامام مالك
واستيعاب الراس بالخمخ ونحو ذلك ولا يصح ان يلقى في عبادة

كالو

كالوسج بعض الراس وتوضاء ماء ولغ فيه كلب لم يبلغ قلبيين فقلد
الامام مالك في طهارة ذلك الماء وقلد الامام الشافعي في مسح بعض
الرأس وفي ترك الدلك فانه لا طهارة له على مذهب كل منهما فان
الامام مالك وان قال بطهارة ذلك الماء الذي شرب منه الكلب
يلزمه مسح كل الراس والدلك وهو منقود والامام الشافعي وان
قال بعصية مسح القلب من الراس وترك الدلك لا يري له طهارة
ذلك الماء الذي شرب منه الكلب بل يقول بانه نجس ولا يطهر
مستعمله الا بالغسل سبعاً مع واحدة بالتراب واذا لم يتراب
لا يطهر ولو غسله الف مرة بالماء فقط **وقد ذكرت**
في رسالتي التي سميتها المختار الفريد في بيان الراجح من جواز
التقليد احكام التقليد وذكرت فيها ان التلويق باطل بالاتفاق
بالتحقيق فمن اراد ذلك فليراجمها **وهذا** انحرافا يفسر جمعه
بحمد الله المان بالتوفيق والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل
بالهداية واقره دين واوضح طريق وعليه واصحابه
خير حزب وخيرين وعلي سائر الانبياء والمرسلين بدوامه
• التصديق انتهى تاليفها بتاريخ اواخر
• شهر القعدة الحرام سنة

• تسع وخمسين •

• والف •

• حتمت •

• غير •

شبكة

والدم والنتيج والصديد اذا خرج من البدن ينقض بشرط السيلان والوصول
الى موضع الحكه التطهير يعم يطالب تطهيره افتراضا كما في الجنابة في اي
عضو كان او وجوبا او ندبا كما اذا كان قليلا في غير اعضاء الوضوء او في مكان
الصلوة ثم الدم يظهر على راس الجرح ولم يسيل لواخذه شخص بقطنة فالفاء
في ماء قليل لا يجنسه في الصحيح لانه لا يكون حدثا لا يكون نجسا فكذا لو اصاب
ثوبه منه او بدنه متغيرا اكثر من قدر الدرهم لا يمتنع جواز الصلوة به ولو غرز
في عضوه ابرة او شوك او نحوها فبرز منه الدم وعللنا راس الجرح فصار اكثر
من موضع الغرز لا ينقض على الصحيح انتهى وفي الثاني رخصة عن مجموع التوازل
اذا غرز في عضوه شوكا او ابرة فخرج منه دم وظهر الدم ولم يسيل لا ينقض
وضوءه وفي فتاوى خوارزم اذا لم يخرج عن راس الجرح ولكن هذا فصار
اكثر من راس الجرح الفتوى علمانه لا ينقض وضوءه وكذا في التجنيس للمزيد
قال اذا علا الدم فيها اكثر من راس لم ينقض وضوءه هو الصحيح لانه لم
يوجد السيلان وكذا قال الزبيلي شارح الكنز لو على راس الجرح ثم لم يخرج
لم ينقض لانه ليس بسائل وبه يتحقق الخروج وقال محمد بن قيس والاولا صح
ولا فرق بين الدم والصديد والنتيج والماء انتهى ولو مسح قبل ان يسيل
ان كان بحيث لو ترك سالا انتقض لوجود السيلان وان كان بحيث لو ترك
لا يسيل لا ينقض لانعدام السيلان لانه انما يجمع ذلك الذي ظهر ومسح
مرات اذا كان المسح في محل واحد لان الحمل لثرا في جميع الاشياء المتفرقة انتهى
ومثله في السراجية قال واذا مسح الرجل الدم عن راس الجراحة ثم خرج ثانيا
فمسح ينظر ان كان ما خرج لو كان لو تركه سالا اعاد الوضوء وان كان
بحيث لو تركه لا يسيل لا ينقض الوضوء ولا فرق بين ان يمسح بخرقه
او اصبع وكذلك اذا وضع عليه قطنة او شيئا اخر حتى ينشف ثم وضع
ثانيا وثالثا فانه يجمع جميع ما ينشف فان كان بحيث لو تركه سالا جعل حدثا
والمأخوذ بهذا الاجتهاد وغالب الظن وفي البناء مع وهذا عندنا حقيقه
ومحمد خلافا لابي يوسف وكذلك ان القى عليه التراب ثم ظهر ثانيا فتربه
ثم ثالثا والقي دقيقا ونحوه فهو كذلك قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس
واحدة مرة بعد اخرى اما اذا كان في مجالس مختلفة لا يجمع ومثله في نحر

الرائق شرح كنز الدقائق فهذه النقول والنصوص مصرحة بان فعل الانسان
كفرزة الابرة ونحوها كالحصاة الحكم فيها السيلان وعدمه فاما يسيل بقوة
نفسه لا يكون ناقضا للوضوء ولا نجسا فما اصاب الثوب منه ولو كان في مجال
كثيرة لا يجنس لان الحاصل المصاب لا يصل منه اليه الا بل غير سائل وهو طاهر وكذا
باقى المجال فلا يضر كثرتها وكذلك اذا اصاب ما يعلل لا يجنس على الصحيح لان الطاهر
لا يجنس شيئا لا جاحدا ولا ما يعلل كما قدمناه وفي اكثره وغيره ما لا يكون حدثا لا يكون
نجسا ونقل عن السراج الوهاج ان الفتوى على قول ابي يوسف فيما اذا اصاب
الحاميات كالتياب والابرة اي فلا يجنسها وعلى قول محمد رحمه فيما اذا اصاب
الحاميات كالماء وغيره انتهى ولكن هذه التفرقة غير ظاهرة لانه الصحيح ان ما لا
يكون حدثا لا يكون نجسا فلا فرق بين اصابته ما يعلل واجدا فهذا علمت ان
ماء الحمصة الذي لا يسيل بقوة نفسه طاهر لا ينقض الوضوء ولا يجنس الثوب
ولا الخرقه الموضوعة عليه ولا الماء اذا اصابه فاذا دخل صاحب الحمام او التهر
او الحوض فدخل الماء الجرح فمسح الجرح وخرج منه الماء وسال لا ينقض الوضوء
لما علمت ان ما ليس بحدث لا يكون نجسا فلا يجنس الماء الذي وصل الى الجرح الذي
ليس فيه دم سائل ولا قيح سائل **تنبيه** قد علمت حكم ماء الحمصة الذي ليس بقوة
السيلان بنفسه فاذا كان له قوة السيلان بنفسه يكون ذلك السائل الخارج
نجسا ناقضا للوضوء ويلزم غسل ما اصابه من الثوب ولا يجوز لصاحبه الصلوة
حال سيلانه فانه ناقض للوضوء نجس ولا يصير به صاحب عذر ولو استوجب
سيلانه وقتا كاملا فانه صاحب العذر هو الذي لا يقدر على عذره ولو بالربط
والخضاع الذي يمنع خروج النجس وصاحب الحمصة التي يسيل الخارج منها بوضئها
اذا ترك الوضوء لا يبقى بالمحل شيء يسيل فلا يتصور له طهارة ولا صحة صلوة
مع سيلانها لتقضى وضوءه بالخارج الذي يقدر على منع من الخروج بترك الوضوء
فلا يبقى له تخلص مع الوضوء والسيلان لبقاء وضوءه وصحة صلوة الا بالتقليد
وهو ان يعتقد قول الامام كافي والامام مالك رحمه الله في بقاء الطهارة
وعدم تقضى الخارج من غير السيلان للطهارة ولكن عليه ان يراعى شروط
من قلده فياخذ بشرط الطهارة عنده كالترتيب والنية وغسل النجاسة القليلة
وقراءة الفاتحة والبسملة في كل ركعة ولو كان معتقدا باعتدال الامام انما في ركنه

وقد انفصلت النجاسة عن موضعها فحكم بها وقبل ذلك وهي مربوطة لم تنفصل
 النجاسة عن موضعها فلا حكم لها وإنما قول النعناء وإن علا الدم ونحوه على رأس الجرح
 فإن زل بقطنة وإهالة تراب عليه ونحو ذلك لو كان الخيال إذا ترك سال ينفض وحال
 عنه فيما ينفض الوضوء والأفلا تنفض فأنت خير بانه انفصل عن الجرح في مسئلة
 ما لو زل بقطنة وسال عنه فيما إذا أهيل عليه التراب ولهذا أخطأ بالتراب فلاجل
 ذلك ينفض وأما في مسئلة ما لو ربطت الخرقه ومنع الدم والقيح عن السيلان
 لم يوجد السيلان وإنما وجد جرح الظهور وهو غيرنا قض من غير السيلان كما
 هو معلوم وأما عبارة تختص الحيط وإن حشيت أطيله بقطنة أو ربطت الجراحة أن
 نفذ البطل الخارج ينفض والأفلا في ومحمول عما يناسب أن قض في الأجليل
 وهو نفوذ البطل فقط وعلى ما يناسب أن قض في الجراحة وهو السيلان ومراده
 بالنفوذ هنا بالنسبة إلى الجراحة السيلان كما لا يخفى والحاصل أن مسئلة كى المحصة
 ما دامت الجراحة معصية بالمصابة والمحصة في داخل الكى والورقة عليها والخرقة فوق
 ذلك لا ينقض الوضوء ولو ظهر على الورقة والخرقة دم أو قيح أو صديد لم يسل
 من جواب الخرقه أو ينفذ منها ويسيل ومتى سال من جوابها أو نفذ منها وسال
 ان ينقض الوضوء ولا يصير صاحب عذر بقاء ذلك تمام وقت صلوة لانه يمكنه
 أن لا يضع المحصة وينضم ذلك الكى فلا يخرج منه شيء وصاحب العذر متى لمكنه منع
 عذره لزم منه منع ويصير كالاصحاء وفي صورة ما لو باقى المصابة مشدودة على
 المحصة حتى منعت مكسلان شيء منها إذا نطخت الورقة الموضوعة عليها والخرقة
 المربوطة بها لا يكون ذلك نجسا مادام لا صغابا لموضع فإذا انفصلت الورقة
 والخرقة وفيها من الدم والقيح أو الصديد ما زاد على قدر الدرهم كانت نجسا
 لو أعادها وحملها لا تصح صلوة وإن كان قدر الدرهم أو دونه لم تبطل الصلوة
 هذا مع ما يستره الله في الجواب عن هذه المسئلة والله الموفق لأرب غيره
 قال المصنف حفظ الله قد صنفناها بالجل في مقدار ساعة فلكية يعون رب البرية
 وذلك نهار السبت أو اسطر شهر جمادى الأولى سنة تسعة
 وثمانين والف من هجرة من بالغز والشرق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي شرع لنا ديننا فيما غير ذى عوج وكلفنا بما لم يجعل علينا فيه من حرج
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وقوة التاكين
 وعمدة المنظرين وصحابة أئمة الدين والتابعين بأحسن إلى يوم الدين **وبعد**
 فيقول العبد المضطر الكرم الله ذى المنن أبو الأعلام من الشربللى الحنفى عالمه
 الله بقطنة الجلى والحنفى وعقده ولوا لديه ولما ليخه وأخوانه والمسلمين آمين هذه
 بنفذة يسيرة جواب لحادثة شهيرة سميتها الأحكام المحصية في حكم ماء المحصة
 جمعها أجابة لطايرها أعطاه الله مع من فضله ما يؤمله من اعتراف المطالب كلها
 واستغنى بالله سبحانه حتما من جلال الأية ومنته وقد ورد سؤال عن صفة
 من الطب استنبطها بعض الخذاق في حرفته وهى أن توضع حصاة في محل من
 الجسد بعد كى محلها أو متعددة فيه لازهاب ما هو حصى باخراج شيء لا ريسيل
 بقوة بل يحصل له رشخ يظهر على خذو ورقة توضع على المحصة أو خرقة لا عا طنة تحت
 لوترك الوضوء المذكور لم يبق محل المحصة انفتاح ويذهب جملتها فهل هذا
 الرشخ القاصر عن سيلانه عن المحل بقوة ينقض وضوء صاحبه ويكون مبطلا
 لطها رة أو هو ليس بقص ولو كان الفعل باختياره وانجاده مقصودا بإرادته
 وهل ذلك الرشخ نجس يجب تطهير محل أو هو فحكم بطهارته يتناول الحكم
 بالنقل الصحيح المطور عن الامام الأعظم إلى حنيفه المقدم على كل ما م يعقود بنبه
 وكلم الثواب الجزيل بزيك و برفع الشهرة و مرد التوهم من ينسب للمذنب
 دعوت آدم الله بوجودكم نفع العباد غربا وشرقا بجزيد الامداد وكلم الثواب
 الجزيل من الله مع يوم التناد الجواب الحمد لله ما ليخ الصواب هذا الرشخ الحاصل
 موضع المحصة وضع الانسان ليس ناقصا ولا نجسا إنما أصاب الثوب من لا يمنع
 صحة الصلوة ولو كان في مواضع كثيرة يظهر فيها ملاقاة الثوب ووضع عليه
 لانه لا يكون سائلا عن محله بقوة نفسه لا ينفى نجسا ولا ناقضا للوضوء نقص
 عليه امتثا قال في الفيض للبرهان الكركى الذى وصفه بقوله جمعت مسائل فتمت
 تحريره مرصية اعانه لمن يقضى للفتوى وتذكره لمن وصل في الفقه الغاية القصوى
 حترتها من كتب اصحابنا بعد كثرة المراجعات وتكريرا الفكر والمطالعة ووضعت
 في كتابي هذا ما هو الراجح والمعتمد للقطع بصحة ما يوجد فيه ومنه يستمد ما نفع

الاحكام المحصية
 في حكم ماء المحصة